٢٧ أغسطس ٢٠١٣

السيد الدكتور/ نبيل فهمي
وزير خارجية جمهورية مصر العربية

تحية واحترامًا، وبعد...

عانى الشعب المصري على مدى عقود طويلة من غياب دولة القانون واحترام حقوق الإنسان، وهو ما أدى إلى خروج الشعب المصري معبرًا عن تطلعاته وطموحاته مرتين في أقل من ثلاث سنوات. المرة الأولى في الخامس والعشرين من يناير مطالبًا بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية، والمرة الثانية في ٣٠ يونيو حينما انحرفت الإدارة الحاكمة عن تلبية تلك المطالب والطموحات.إن العامل المشترك في خروج المصريين إلى الشوارع والميادين، وانتفاضهم مرتين خلال ٣٠ شهرًا هو رفضهم انتهاكات الدولة لحقوق الإنسان التي لم تختف بعد إزاحة حسني مبارك وبعض رموز نظام حكمه، ومازالت تتواصل بعد عزل محمد مرسي.

تواجه مصر حاليًا تحديات جسام من حيث إرساء دولة القانون ومخاطر الاقتتال الأهلي وانتهاك الحق في الحياة والتجمع السلمي، مما يستتبع تغييرًا شاملاً لسياسات مصر في تعاطيها مع قضايا حقوق الإنسان، لتتسم بالشفافية والشراكة الحقيقية مع منظمات حقوق الإنسان المستقلة. وفي هذا الصدد نقترح على وزارة الخارجية أن تقوم بعدد من الإجراءات الضرورية لتعزيز حماية حقوق الإنسان، ومنها:

١. التوقيع على عدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان:

- **التوقيع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة، وإعلان التزام مصر بالمواد ٢١ و٢٢ من الاتفاقية.**
- **التوقيع علي الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.**
- **التوقيع على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.**
- **التوقيع على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.**
- **الانضمام إلى ميثاق روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية.**
- **التوقيع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.**
- **التوقيع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.**
- **سحب التحفظات على المواد ٢، و١٦، و٢٩ من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.**
- **التوقيع علي بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة.**
- **التوقيع على البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل.**

- **سحب التحفظات علي المواد ١٢(١)، ٢٠، ٢٢(١)، ٢٣ و٢٤ من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين.**
- **التوقيع على البروتوكول الاختياري للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المنشئ للمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.**

٢. **الموافقة على فتح مكتب إقليمي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مصر، تنفيذاً لتعهد الحكومة بذلك للمفوضية منذ نحو عامين ونصف، وتقديم التأشيرات المطلوبة لبعثة المفوضية لزيارة مصر، والتي لم يبت فيها رغم مرور نحو شهر على طلبها.**

٣. **القيام بمراجعة جذرية لسياسة مصر الخارجية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والتوقف عن اتخاذ مواقف تضامنية –في إطار الأمم المتحدة أو خارجها– مع دول ترتكب جرائم ضد حقوق الإنسان، بهدف عدم تعريضها للمحاسبة.**

٤. **التعاون الكامل مع نظم الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الموافقة على طلبات زيارة مصر المقدمة من عدد من المقررين الخواص، ومجموعات العمل المعنية بعدد من الحقوق والحريات، وأن تبادر وزارة الخارجية المصرية بتوجيه دعوة مفتوحة للمقررين الخواص بالأمم المتحدة لزيارة مصر مثلما فعلت تونس في عام ٢٠١١. فضلاً عن التزام الحكومة بتقديم التقارير إلى الهيئات التعاقدية في مواعيدها، وعدم تأجيلها لسنوات، على أن يجري إعدادها بشكل جاد ومسئول، يراعى فيه الرد على التساؤلات والملاحظات المتكررة الموجهة من هيئات وخبراء الأمم المتحدة على مدار عدة عقود، والالتزام بطرح تقارير الحكومة ذات الصلة لحوار مجتمعي واسع تشارك فيه الهيئات التمثيلية المختلفة والأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات حقوق الإنسان، بهدف بلورة خطة وطنية للنهوض والارتقاء بحقوق الإنسان.**

٥. **تطوير سياسات وزارة الخارجية المصرية وفلسفتها تجاه المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، وتعزيز التعاون معها في أطر هيئات الأمم المتحدة المعنية وخارجها، والموافقة على تسجيل المنظمات الدولية الراغبة في العمل بمصر وتيسير دورها وعدم التدخل في عملها.**

٦. **العمل على تنفيذ التوصيات التي قُدمت لمصر في الاستعراض الدوري الشامل عام ٢٠١٠ بمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، بالتعاون مع الجهات والسلطات المعنية، ومد جسور الشراكة مع منظمات حقوق الإنسان المستقلة والإعداد لتقرير ٢٠١٤ الخاص بمصر.**

٧. **إعادة النظر في مذكرة وزارة الخارجية المقدمة في ٢٠١٣/٨/١٤ إلى اللجنة المعنية بوضع قانون جديد للجمعيات أو المؤسسات الأهلية، والتي أعادت تبني نفس وجه النظر التقييدية، المنافية للمعايير الدولية التي كانت وزارة الخارجية تتبناها قبل ٣٠ يونيو ٢٠١٣.**

إننا إذ نطرح عليكم هذه التوصيات الموجزة، فإنه يسعدنا دائمًا أن نخوض حوارًا مؤسسيًا مع وزارة الخارجية حول سبل تنفيذ تلك التوصيات، وأن ندعوكم لشرح السياسة الخارجية المصرية فيما يتعلق بحقوق الإنسان في لقاء بمقر مركز القاهرة مع منظمات حقوق الإنسان.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

بهي الدين حسن

مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان